NPT/CONF.2020/PC.II/WP.37

20 April 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل – ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من ممثل حكومة اليابان لدى مؤتمر نزع السلاح

ورقة عمل مقدمة من اليابان

تهدي حكومة اليابان تحياتها إلى رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ وتتشرف بأن تحيل طيه نص التوصيات المعنونة ”مد الجسور لتحقيق فعالية نزع السلاح النووي – التوصيات المتعلقة بعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٢٠“، التي اقترحها فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي (المشار إليه فيما يلي بعبارة ”الفريق“) (انظر المرفق الأول)، فضلا عن الوثيقة المعنونة ”موجز الرئيس: الاجتماعان الأول والثاني لفريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي“، التي أعدها رئيس الفريق، الدكتور تاكاشي شيرايشي (انظر المرفق الثاني).

وتتشرف حكومة اليابان كذلك بالتنويه بأن الفريق أنشئ بمبادرة من حكومة اليابان في تموز/يوليه ٢٠١٧. والفريق عبارة عن مشروع مستقل يتألف من ١٦ عضوا يشاركون بصفاتهم الشخصية من مختلف البلدان، سواء منها الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، قدم الفريق نص التوصيات إلى وزير خارجية اليابان تارو كونو في طوكيو باعتبارها الوثيقة الختامية التي تمخضت عنها أنشطة الفريق.

وترى حكومة اليابان أن التوصيات، التي تسعى إلى التقريب بين نُهُج مختلفة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، قد تشكل مرجعا مفيدا للمجتمع الدولي، وتطلب تعميم هذه النصوص بوصفها ورقة عمل للدورة الثانية للجنة التحضيرية في عام ٢٠٢٠.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

مد الجسور لتحقيق فعالية نزع السلاح النووي

توصيات تتعلق بعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠

فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي

أولا – بحثا عن هدف مشترك لعالم منقسم

١ – لقد أضحت الرؤية المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية مشوشة، وثمة حاجة إلى إعادة تأكيدها. كما برز اتجاهان متعارضان في مجال نزع السلاح بشكل أكثر حدة. وتحمل الشواغل المتزايدة إزاء تدهور البيئة الاستراتيجية بعض الدول على إعادة تأكيد اعتمادها على الردع النووي اعتقادا منها بأن الردع النووي يعود بفوائد على الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي ويحول دون نشوب حرب كبرى. وفي الوقت نفسه، فإن دولا أخرى إضافة إلى جماعات من المجتمع المدني، بما في ذلك الهيباكوشا (الناجون من القنبلة الذرية)، تسعى إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، استنادا إلى قلقها البالغ إزاء مخاطر العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تترتب على استعمال الأسلحة النووية، كما يتجلى في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد اتسعت هذه الفجوة بشكل صارخ إلى الحد الذي تعذر معه على الدول التي لديها آراء متباينة التواصل فيما بينها بصورة مجدية بشأن القضايا الرئيسية.

٢ – ويعتقد فريق الشخصيات البارزة اعتقادا راسخا بأن الجمود فيما يخص نزع الأسلحة النووية لا يمكن أن يستمر. وأيا كانت الخلافات التي أعربت عنها الدول بشأن عملية معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ليس من مصلحة أي دولة السماح بانهيار الأساس الذي يقوم عليه النظام النووي العالمي. بل ثمة مصلحة مشتركة لدى جميع الدول في تحسين البيئة الأمنية الدولية والسعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويجب على المجتمع الدولي التحرك عاجلا لتضييق هوة خلافاته وتسويتها في نهاية المطاف. ويجب استعادة الكياسة في الخطاب واحترام الآراء المتباينة من أجل تيسير السعي المشترك إلى إيجاد أرضية مشتركة للحوار يتسنى فيها لجميع الأطراف العمل معا للحد من الأخطار النووية، وإن كان من المحتمل أن تكون لديها آراء متباينة.

٣ – وإزاء هذه الخلفية، يوصي الفريق بأن تتخذ الدول، على وجه الاستعجال، تدابير مد الجسور المنصوص عليها في الجزء الثاني. وهذا أمر ضروري لإعادة تنشيط نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية خلال هذه الدورة من عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، ولتعزيز العملية نفسها، ووضع الأساس لتقارب النُهُج المختلفة.

منطلقات الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي

٤ – يجب الحفاظ بكل السبل على قاعدة عدم استخدام الأسلحة النووية، التي يدعمها عرف عدم استخدامها الذي تأسس على مدى ٧٣ عاما.

٥ – ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تؤدي دورا أساسيا في النهوض بهدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٦ - ولصون معاهدة عدم الانتشار، ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تفي بالتزامها المشترك في نهاية المطاف بالإزالة التامة للأسلحة النووية، وبتنفيذ القرارات المتعلقة بالمبادئ والأهداف وتعزيز عملية استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ والوثائق الختامية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. واستنادا إلى القرار الذي اتخذ في عام ١٩٩٥ وخطة العمل المتفق عليها في عام ٢٠١٠، ينبغي للجهات المعنية الإقليمية والجهات الراعية والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر - الاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة - في ظل التواصل عن كثب مع الدول المهتمة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والأمم المتحدة، أن تعمل في أقرب وقت ممكن على عقد مؤتمر يعنى بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، على أن تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط.

٧ - وتؤدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دورا حاسما في تعزيز قاعدة عدم إجراء التجارب النووية ومنع الانتشار النووي والمساهمة في نزع السلاح النووي. ويحث الفريق الدول المتبقية المدرجة في المرفق الثاني على التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير، ويدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء التجارب النووية. وينبغي لجميع الدول أن تبذل جهوداً إضافيةً للحفاظ على فعالية آليات التحقق المنصوص عليها في المعاهدة والأمانة التقنية المؤقتة، وأن تضمن التمويل الكافي.

٨ - ويشكل إطار تحديد الأسلحة النووية المشترك بين روسيا والولايات المتحدة أساسا جوهريا لجهود الحد من الأسلحة النووية ومن التهديد النووي على الصعيد العالمي. ويحث الفريق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على ألا يدخرا جهداً في استئناف الحوار وإعادة تأهيل إطار العمل المذكور لضمان زيادة تخفيض القوات النووية. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحا في تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية لفترة خمس سنوات.

٩ - وامتثال جميع الأطراف بشكل كامل لجميع عناصر خطة العمل الشاملة المشتركة أمر ضروري لسلامة نظام عدم الانتشار النووي. وينبغي لجميع الجهات المعنية أن تواصل دعم التنفيذ الكامل لخطة العمل، التي تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

١٠ - ولا بد من الحيلولة دون ترتب عواقب كارثية على الأزمة النووية وأزمة القذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجري حث جميع أصحاب المصلحة على بذل كل ما في وسعهم من أجل حل المشاكل بالوسائل السلمية، وتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية.

ثانيا - إجراءات مد الجسور

١١ - ينبغي تصميم مجموعة من الأنشطة الرامية إلى مد الجسور لسد الفجوة في مجال نزع السلاح النووي بحيث تؤدي إلى رؤية مشتركة واضحة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن ينظر ''القائمون على مد الجسور'' في وضع برنامج يطلب من مختلف الدول أن تعالج بشكل علني القضايا والمسائل الأساسية التي تحدث هذه الفجوة، كي يتسنى تحديد السبل الممكنة إلى تحقيق أرضية مشتركة واتخاذ تدابير ملموسة وفعالة صوب نزع السلاح النووي. وعلى وجه الخصوص، وعلى الرغم من تباين النُهُج الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، يتيح الالتزام المشترك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الهدف المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار منطلقا

مفيدا لمد الجسور. ويوصي الفريق باتخاذ الإجراءات التالية، مع التسليم بأن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني يمكنها أن تضطلع معا بأدوار فعالة.

تعزيز تنفيذ عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار

١٢ - ينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تثبت أنها تمسك بزمام المبادرة فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدة - وذلك في ما تصدره من بيانات وكذلك في ما تطرحه من مقترحات ملموسة وعملية. ويمكن أن تكون هذه المقترحات عبارة عن إجراءات طوعية غير مشروطة وتقارير عن تنفيذ المعاهدة ومقترحات فيما يتعلق بمد الجسور تبين التزامات الدول خلال الدورة الاستعراضية.

١٣ - ويمكن أن تستخدم التقارير الوطنية على نحو أفضل في عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار. وسيكون من المفيد بوجه خاص عقد جلسة في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية، تقدم خلالها الدول الحائزة للأسلحة النووية إيضاحات بشأن تقاريرها الوطنية، وتعقبها جلسة تحاور مع الدول الأطراف الأخرى والمشاركين من المجتمع المدني. ومن المفيد أيضا تقديم معلومات عن الخطوات التي تتوخى الدول الحائزة للأسلحة النووية اتباعها صوب نزع السلاح النووي في ظل نهج يقوم على التدرج.

١٤ - ويمكن أن يتخذ ''القائمون على مد الجسور'' مبادرات لتعزيز الحوار، تشمل كلا من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، من أجل تحسين فهم وتطوير تدابير تحقيق الشفافية المعززة الرامية إلى: (أ) الإسهام بفعالية في الحد من التهديد والحد من المخاطر؛ (ب) والتصدي للشواغل الأمنية أثناء عملية نزع السلاح النووي؛ (ج) وتحسين الثقة فيما بين جميع أنواع الدول - الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول المستفيدة من ترتيبات الردع النووي الموسع، والدول المؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. ويمكن للحوار أن يعالج المسائل ذات الصلة، من قبيل اتخاذ تدابير ملموسة للحد من الأسلحة النووية والشفافية فيما يخص المبدأ والأبعاد السياساتية للترسانات النووية، وذلك من خلال جلسات التحاور بدلا من البيانات المتكررة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستعرض الحوار مضمون التقارير الوطنية وشكلها وتكلفتها.

تدابير بناء الثقة بوصفها أساسا لمد الجسور

١٥ - وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، بالتعاون مع الدول المستفيدة من ترتيبات الردع النووي الموسع، أن تجد السبل الكفيلة بالحد من دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن القومي.

١٦ - وينبغي أن تعزز الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها بتقديم ضمانات الأمن السلبية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والدول الأطراف في المعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وينبغي للدول التي لا تستطيع القيام بذلك توضيح السبب. وينبغي أيضا للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر في أفضل السبل لاستخدام السياسات الإعلانية لبناء الثقة، بما في ذلك اقتراح السبل الكفيلة بإتاحة المزيد من التقييمات التجريبية التي تفيد أن السياسات الإعلانية فعالة حقاً.

التمهيد لتقارب النهج المختلفة

(أ) تحديد عناصر نزع السلاح النووي

١٧ - لا يوجد حاليا أي فهم مشترك على نطاق واسع لما ينبغي أن ينطوي عليه نزع السلاح النووي على نحو يؤدي إلى تعزيز الأمن ويمكن التحقق منه وتنفيذه. ولن يتمكن المجتمع الدولي من البت في مسألة نزع السلاح النووي وتنفيذها دون توضيح ما يستلزمه هذا الأمر. وينبغي للدول التي تعتمد على الردع النووي - بصورة مباشرة أو من خلال تحالفات - والدول التي تؤيد الحظر الفوري أن ترفع هذا التحدي في سياق عملية معاهدة عدم الانتشار، وكذلك من خلال محافل أخرى.

(ب) تكثيف الجهود الرامية إلى تطوير آليات الرصد والتحقق والامتثال

١٨ - لا بد من وضع آليات فعالة للرصد والتحقق والامتثال لتحقيق نزع السلاح النووي. ويُفترض في عملية وضع هذه الأدوات أن تساعد في حد ذاتها على بناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من جهة، وبين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها من جهة أخرى.

١٩ - ويجري حاليا اتخاذ العديد من المبادرات من قبل الدول، فرادى ومجموعاتٍ، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وذلك من أجل التحقيق في التكنولوجيات والتقنيات والمنهجيات اللازمة لكفالة رصد عملية نزع السلاح النووي والتحقق منها على نحو فعّال. وينبغي أن يكون الهدف هو التوصل إلى تكنولوجيات موثوقة وفعالة من حيث التكلفة توفر مستوى عالٍ من الثقة دون الإفصاح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن المعلومات الحساسة. وينبغي مواصلة الجهود الحالية وتزويدها بما يلزم من الموارد. وفي الأحوال المثلى، ينبغي أن يكون هناك تعاون فيما بين المبادرات الحالية للمساعدة في تسريع وتيرة التقدم المحرز، في ظل تقديم تقارير منتظمة إلى عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لجميع الدول أن تباشر النظر في سبل إسهامها في أنشطة الرصد والتحقق.

٢٠ - وينبغي إجراء دراسة تقنية تحت رعاية الأمم المتحدة للتأكد من إمكانية الاضطلاع بأنشطة التحقق دون الإفصاح عن المعلومات الحساسة (حيث يتعارض هذا الإفصاح مع أحكام المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار)، وينبغي لهذه الدراسة أن تمهد الطريق لبذل المزيد من الجهود الرامية إلى تطوير آليات التحقق من نزع السلاح النووي التي تشمل جميع المهتمين من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

٢١ - وهناك تحدٍ أكبر من ضمان فعالية الرصد والتحقق يتمثل في تصميم تدابير تكفل امتثال الدول لالتزاماتها الملزمة قانونا والاتفاق بشأن هذه التدابير، بما يشمل استخدام تدابير الإنفاذ في حال عدم الامتثال. ومن بين سيناريوهات أسوأ الافتراضات التي لا بد من مواجهتها ''خروج'' دولة ما على مبدأ إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية من خلال حيازتها سلاحا نوويا أو أسلحة نووية. ولمنح جميع الدول الثقة في أن نزع السلاح النووي سيكون فعالا ودائما، يجب إنشاء آليات متفق عليها لكفالة الإنفاذ في الوقت المناسب. وينبغي للحكومات والمجتمع المدني تسريع وتيرة بحث هذا الموضوع الحيوي، وإن كان مهملا نسبيا، وينبغي تعميم النتائج في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

٢٢ - وتعد مراقبة المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة - اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة - ضرورة حتمية في الأجل القريب وشرطا أساسيا لنزع

السلاح في آن واحد. وتشجَّع الدول على إنهاء إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ وتشجَّع البلدان التي لا تزال تنتج هذه المواد على توضيح السبب الذي يمنعها من التوقف عن ذلك.

٢٣ - وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الدول القيام بما يلي:

(أ) ضمان أعلى معايير الحماية المادية والأمن للمخزونات القائمة من هذه المواد؛

(ب) العمل بشكل تعاوني من أجل تطوير تقنيات مقبولة على نطاق واسع للتخلص من فائض المواد الانشطارية في الأسلحة بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

٢٤ - وسيستلزم إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية نظاما عالميا ملزما قانونا ومتفقا عليه ينظم عملية الإنتاج ويتيح جردا للمواد القائمة على نحو يمكن التحقق منه، ويوفر ضمانات كافية تحول دون استخدامها في الأسلحة النووية، ويتيح التخلص منها بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وينبغي أن يشمل هذا النظام أحكاما فعالة لضمان تعذر تحويل استخدام اليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في السفن الحربية التي تعمل بالطاقة النووية أو للأغراض المدنية إلى صنع الأسلحة. وينبغي لجميع الدول التي تمتلك اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة أن تعمل على وضع خصائص هذا النظام.

(ج) وضع برنامج لنزع السلاح النووي يتناول الأسئلة الصعبة عن العلاقة بين الأمن ونزع السلاح

٢٥ - ثمة اختلافات جوهرية داخل الدول وفيما بينها بشأن جدوى الردع النووي. وينبغي قبول هذه الاختلافات وتناولها بصورة بناءة إذا كان يتعين تسويتها على نحو يتيح القضاء على الترسانات النووية. وعلى مؤيدي الردع النووي ومعارضيه المثابرة من أجل رأب الصدع الذي تُحدثه خلافاتهم. ويمكن القول إن الردع النووي قد يعزز الاستقرار في بيئات معينة، إلا أنه يشكل خطرا في الأجل الطويل على الأمن العالمي، ولذلك ينبغي لجميع الدول أن تسعى إلى إيجاد حل أفضل على المدى البعيد.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الدول أن تقوم بما يلي:

(أ) إعادة تأكيد الفكرة التي مفادها أنه لا يمكن الانتصار في الحرب النووية، ولا ينبغي أبدا خوضها؛

(ب) استعادة الكياسة في الخطاب، إذ لا تعاون بدونها.

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بما يلي:

(أ) التخلي عن أي مبدأ يدعو إلى خوض الحروب النووية؛

(ب) الامتناع عن اتخاذ الإجراءات القسرية القائمة على التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

٢٨ - وينبغي أن ينخرط ''القائمون على مد الجسور'' في حوار صادق:

(أ) يسعى إلى تصميم عملية أو إطار عمل لنزع السلاح يتسم بتدابير ونقاط مرجعية فعالة؛

(ب) يهدف إلى إرساء أرضية مشتركة بالنسبة لجميع الدول من خلال وضع برنامج يتألف من أسئلة صعبة: (أ) تتناول حق الدفاع عن النفس، الذي قد يتوخى في ظل الظروف الاستثنائية المتمثلة في بقاء الوطن إمكانية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها بشكل محدود، مع مراعاة

القانون الدولي الإنساني، ومع الأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية للأسلحة النووية وحماية المدنيين وغير المقاتلين والبيئة؛ (ب) وتكفل إيلاء اعتبار للأمن البشري عند تصميم عالم خال من الأسلحة النووية، مع الحفاظ في نفس الوقت على السلم والأمن الدوليين؛

(ج) يسعى إلى إيجاد حلول في نهاية المطاف للمعضلة التي تواجه نزع السلاح النووي: كيفية ضمان أمن جميع الدول من خلال ضمان الامتثال للالتزامات بموجب هذا النظام، بما في ذلك الإنفاذ في الوقت المناسب عندما تفشل التدابير الأخرى في تحقيق الامتثال.

فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي

قائمة بالأعضاء

تاكاشي شيرايشي (الرئيس)	رئيس معهد الدراسات الاقتصادية الآسيوية، اليابان منظمة التجارة الخارجية
سيتسوكو أوكي	أستاذة بجامعة كايو
ماساهيكو أسادا	أستاذ بجامعة كيوتو
لينتون ف. بروكس	مدير سابق للإدارة الوطنية للأمن النووي
تيم كوغلي	كبير الزملاء غير المقيمين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
تريفور فيندلي	زميل أبحاث أقدم بقسم العلوم الاجتماعية والسياسية، كلية الآداب بجامعة ملبورن
أنجيلا كين	ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح سابقا
محمود كارم	سفير سابق لمصر لدى اليابان، وعضو سابق في المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام للأمم المتحدة
أنتون خلوبكوف	مدير مركز دراسات الطاقة والأمن
ياسويوشي كوميزو	رئيس مؤسسة ثقافة السلام بهيروشيما
جورج بيركوفيتش	كرسي كين أوليفييه وأنجيلا نوميليني، نائب رئيس الدراسات بصندوق كارنيغي للسلم الدولي
طارق رؤوف	رئيس سابق لمكتب التحقق وتنسيق السياسات الأمنية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية
شين دينغلي	أستاذ وعميد معاون بمعهد الدراسات الدولية، جامعة فودان
برونو ترتريس	نائب مدير مؤسسة البحوث الاستراتيجية
ماساو توموناغا	المدير الفخري لمستشفى الصليب الأحمر الياباني والناجين من القنبلة الذرية في ناغازاكي
نوبورو ياماغوشي	نائب رئيس الجامعة الدولية لليابان/مستشار بمؤسسة ساساكاوا للسلام

ملاحظة: لم يتمكن السفير الدكتور محمود كارم من المشاركة في الاجتماع الثاني نظرا لانشغاله بشؤون رسمية. وبالنظر إلى غيابه عن عملية وضع الصيغة النهائية، فإنه لا يرتبط بهذه التوصية ارتباطا كاملا. ومع ذلك، تظل موافقته عموما على هذه التوصية ضمن نطاق عزمه على المشاركة في الجولة المقبلة من الاجتماع الذي سيعقد خلال السنة المالية اليابانية ٢٠١٨.

المرفق الثاني

موجز مقدم من الرئيس*

الاجتماعان الأول والثاني لفريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي

آذار/مارس ٢٠١٨

أولا – الغرض من الفريق والتقرير

١ – أُنشئ فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي بمبادرة من وزير الخارجية السابق فوميو كيشيدا، وجرى الإعلان عنه خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي عقدت في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٧. ويتمثل سياق إنشاء الفريق في جملة أمور منها تدهور بيئات السياسات الدولية المتعلقة بالمسائل الأمنية والنووية، لا سيما بالنظر إلى الأزمة التي تسبب فيها برنامج الأسلحة النووية الخاص بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واتساع الانقسامات الخطيرة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وكذلك فيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، حول النُهُج المتبعة إزاء تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

٢ – والفريق مكلَّف بأن يقدم إلى وزير خارجية اليابان توصيات سياساتية بشأن اتخاذ تدابير ملموسة من أجل إحراز تقدم هام وفعلي في نزع السلاح النووي. وستعرض حكومة اليابان هذه التوصيات خلال الاجتماعات التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، وسوف تحث المجتمع الدولي على تنفيذ التدابير التي اقترحها الفريق. وقد شارك أعضاء الفريق في المناقشات بصفتهم الشخصية، وهم لا يمثلون أية منظمات أو بلدان محددة.

٣ – وسينفذ عمل الفريق على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، أصدر الفريق توصيات بحلول آذار/مارس ٢٠١٨ لكي يدلي ممثل حكومة اليابان بتعليقاته عليها في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، المقرر عقدها في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي المرحلة الثانية، سيُعدّ الفريق المزيد من التوصيات من أجل دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٥ وما بعدها، على أن تقدَّم في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في ربيع عام ٢٠١٩.

٤ – وأعد الفريق توصيات بخصوص السياسة العامة في المرحلة الأولى تركز على الأنشطة العاجلة والفورية لمد الجسور عبر الفجوة في مجال نزع السلاح النووي. ومن بين هذه التوصيات: (أ) تعزيز تنفيذ عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار؛ (ب) وتنفيذ تدابير بناء الثقة باعتبارها الأسس اللازمة لمد الجسور؛ (ج) والتمهيد لتقارب النهج المختلفة. ويشمل الجزء الأخير الجهود المبذولة في ثلاثة مجالات:

* يبين موجز الرئيس، الذي أعد بتخويل منه وتحت مسؤوليته، فهمه للمناقشات التي دارت في الاجتماعين الأول والثاني لفريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، اللذين عقدا في هيروشيما وطوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨، على التوالي. ولا يشكل الموجز الذي أعده الرئيس وثيقة تحظى بتوافق الآراء، كما أنه لا يمثل توصيات الفريق.

تحديد عناصر نزع السلاح النووي؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى تطوير آليات رصد نزع السلاح النووي والتحقق منه والامتثال له؛ ووضع برنامج لنزع السلاح النووي يتناول الأسئلة الصعبة عن العلاقة بين الأمن ونزع السلاح.

ثانيا – الحالة الراهنة

٥ – على الرغم من الالتزامات المتكررة بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية من جانب جميع البلدان من غير مبالغة، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، فقد تعثر التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من وجود بعض الجوانب الإيجابية والهامة في الحالة الراهنة، ولا سيما استمرار عدم استخدام الأسلحة النووية بعد مرور أكثر من ٧٠ عاما على إلقاء قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي في آب/أغسطس ١٩٤٥، فإن جهود نزع السلاح النووي قد عُرقلت بفعل المشاكل الحادة والمزمنة في آن واحد التي ازدادت حدتها في السنوات القليلة الماضية.

ألف – المشاكل الحادة

١ – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٦ – لقد نتجت الأزمة الأكثر إلحاحا والأخطر التي تواجه الأمن الإقليمي والدولي، ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار – والتي تهدد بالخروج على التقليد المتمثل في عدم استخدام الأسلحة النووية – عن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتطوير أسلحة نووية وقذائف تسيارية. وتفاقمت إلى حد بعيد في السنوات القليلة الماضية التحديات الطويلة الأمد التي طرحها إعلان انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣. وقد عززت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال إجراء تجارب متواترة ومقلقة، قدراتها في مجال الأسلحة النووية والقذائف التسيارية بشدة وبسرعة. ودأبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التهديد باستخدام الأسلحة النووية (بل وباستخدامها بصورة استباقية) ضد اليابان والولايات المتحدة وجمهورية كوريا. ومما يبعث على القلق احتمال توتر العلاقات، مع قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتصعيد إلى حد المواجهة النووية، سواء عن قصد أو عن سوء تقدير أو عرضاً. وقد لا يؤدي الردع أو الوسائل الأخرى المتبعة لتجنب تصعيد من هذا القبيل مفعولها للحيلولة دون الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية في المستقبل. وحذر بعض الخبراء أيضا من احتمال أن يكون لذلك تداعيات، حيث يمكن للبلدان المعنية في المنطقة وخارجها أن تغير سياساتها الأمنية والمتصلة بالأسلحة النووية وفقا لتطورات قضية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢ – الولايات المتحدة وروسيا

٧ – في خضم تدهور العلاقات الثنائية، يثير تآكل التعاون بين روسيا والولايات المتحدة في مجال تحديد الأسلحة النووية شاغلا آخر ملحا وخطيرا، تترتب عليه تداعيات هامة فيما يخص هيكل نزع السلاح النووي الشامل. فقد اتهم كل من واشنطن وموسكو الطرف الآخر بانتهاك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وما لم يحل الطرفان هذه المسألة وإلى أن يتم ذلك، تبدو الآفاق قاتمة أمام مواصلة تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية دون الحدود المقررة بموجب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية

الاستراتيجية والحد منها. ويتفاقم الافتقار إلى الزخم والإرادة السياسية من أجل إجراء تخفيضات أكبر في الأسلحة النووية الأمريكية والروسية من جراء المخاوف من احتمال أن تحاول بلدان أخرى تحقيق التكافؤ الاستراتيجي أو التعويض عن القوات النووية بتكنولوجيا الدفاع المضاد للقذائف التسيارية أو الأسلحة الهجومية فوق الصوتية التقليدية أو غير ذلك من التكنولوجيات الناشئة.

٣ - المنافسة الجيوسياسية

٨ - تثير المنافسة الجيوسياسية إلى جانب التحولات الجارية في القوى، لا سيما في شمال شرق وجنوب آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، شكوكاً حول آفاق تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من عدة نواحٍ. وأعاد العديد من البلدان المعنية تقييم دور الردع النووي (الموسع) في التصدي للتحديات الأمنية المتصورة. وتواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث ترساناتها النووية، بهدف الحفاظ على قدرة الردع النووي و/أو تعزيزها. وتعكس هذه الأنشطة المضطلع بها في هذه الدول الاعتقاد بأن الأسلحة النووية لا تزال تؤدي دورا حاسما في ردع حالات العدوان الكبرى، وفي حماية الأمن القومي، وكذلك بوصفها من عوامل ضمان السلام. ووفقا لهذا الاعتقاد، يرجح أن تتعرض الدول للعدوان إذا ما تخلت عن الأسلحة النووية، وقد لا تكون القوات التقليدية بمقدرها كافية لردع العدوان أو التغلب عليه. والبلدان التي تنطوي سياساتها الأمنية على الردع النووي أصبحت أكثر حذرا إزاء الآثار السلبية المحتملة لجهود نزع السلاح النووي على ممارساتها في مجال الردع النووي.

باء - المشاكل المزمنة

١ - تحديد الأسلحة النووية المتعدد الأطراف

٩ - تواجه جهود نزع السلاح النووي حالة جمود مزمن. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي أُبرمت في عام ١٩٩٦، لم تدخل حيز النفاذ بعد. ولم تبدأ المفاوضات الفنية الرسمية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أثناء مؤتمر نزع السلاح. أما خارج المؤتمر، فقد اتُّخذ عدد قليل جدا من مبادرات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف والمجدية التي شاركت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٢ - دور الأسلحة النووية

١٠ - لا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية (وحلفاؤها، وإن كان ذلك بدرجة أقل) تولي أهمية للأسلحة النووية، لأسباب منها: ردع الخصم عن استخدام الأسلحة النووية (وعن استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية فيما يخص بعض البلدان)؛ ومنع نشوب حرب واسعة النطاق بين الدول الكبرى (أو الدول الحائزة للأسلحة النووية)؛ وتحقيق الاستقرار في العلاقات القائمة بين القوى العظمى من خلال الردع المتبادل؛ وإيجاد ما يكافئ القدرات العسكرية المتفوقة المتصورة لدى الخصم؛ والحفاظ على مكانة البلد وهيبته باعتباره قوة عظمى. وبناء على ذلك، فإن تصورات الدول الحائزة للأسلحة النووية لقيمة الردع النووي والمكانة والهيبة المستمدتين من الأسلحة النووية قد لا تزال تغري بمواصلة الانتشار النووي.

٣ - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١١ - تواجه معاهدة عدم الانتشار - باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي - وعملية استعراضها تحديات كبيرة في الوقت الراهن. وفي جملة أمور أخرى، فقد أصيبت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالإحباط من جراء تصور التنفيذ غير الكافي للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تتساءل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية عما ينبغي أن يشكل ''تدابير مجدية'' صوب نزع السلاح بموجب المعاهدة. وتلاحظ بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن أيا من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لم تقم قط بتخفيض قوتها النووية صراحةً لأغراض تنفيذ المادة السادسة؛ بل إن هذه التخفيضات أملتها اعتبارات الأمن القومي وليس الوفاء بأحكام نزع السلاح الواردة في معاهدة عدم الانتشار.

١٢ - ومن التحديات المتبقية غياب طابع العالمية عن معاهدة عدم الانتشار. فقد رفضت إسرائيل وباكستان والهند الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. ويتطلب إجراء مناقشات مجدية بشأن نزع السلاح مشاركة البلدان الثلاثة جميعها، ولكن عدم عضويتها يعني أن ذلك غير ممكن في السياق الحالي لمعاهدة عدم الانتشار.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار تعاني من حالة إجهاد مؤسسي. ومن بين العوامل المساهمة في ذلك عدم كفاية التنفيذ وإحراز تقدم هامشي في الوفاء بالالتزامات بنزع السلاح النووي التي سبق أن قُطعت بتوافق الآراء (أي الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ وخطة عمل عام ٢٠١٠) عقب الجهود المضنية التي بُذلت خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة. بل إن عمليات استعراض تنفيذ هذه التدابير لم تجر على النحو المناسب. وأضحت المناقشات المتعلقة بالمادة السادسة وغيرها من الأحكام عقيمة وتتسم بالتكرار. وعلاوة على ذلك، يبدو أن العديد من البلدان ومن جماعات المجتمع المدني لم تعد تبالي بعملية الاستعراض؛ بل لم يعد يولي اهتماما رفيع المستوى لعمليات الاستعراض سوى عدد قليل من الدول. وهذا يسهم في الحلقة المفرغة التي تقلل من قيمة عملية الاستعراض، حيث تُظهر بعض الدول فهما ناقصا للمعاهدة ولا تبدي الاستعداد الكافي لعملية الاستعراض، وهو ما يعوق من ثم قدرتها على التفاوض بصورة آنية أو المشاركة في جلسات التحاور.

جيم - الفجوة

١٤ - لقد أدى استمرار الجمود وتآكل التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي إلى اتساع الفجوة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها من جهة، وفيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من جهة أخرى. وأثناء المناقشات التي أجراها الفريق، اتسمت هذه الفجوة أيضا باستخدام مصطلحي ''دعاة نزع السلاح''، الذين يؤيدون حظر الأسلحة النووية وإلغاءها فورا، و ''دعاة الردع''، الذين يؤيدون الإبقاء على الردع النووي[(١)].

١٥ - وتنتج الفجوة بين دعاة نزع السلاح ودعاة الردع عن اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالأسلحة النووية، أو عن انعدام التفاهم بين الفريقين فيما يخص جملة أمور منها الظروف الجغرافية

(١) لم يتفق الأعضاء على كيفية تعريف مصطلحي ''دعاة نزع السلاح'' و ''دعاة الردع''، ولا على ما إذا كان ينبغي استخدام هذين المصطلحين، ولكنهما استخدما في هذا الموجز الذي أعده الرئيس بغرض تيسير توضيح نقاط المناقشة.

الاستراتيجية والتباين في طرق تحسين الأمن العالمي. فدعاة الردع ينادون بضرورة الإبقاء على الردع النووي من أجل أمنهم القومي. وهم يتصورون أن الأسلحة النووية والردع النووي يؤديان دورا أساسيا في الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين ومنع نشوب النزاع بين القوى الكبرى. بيد أن دعاة نزع السلاح لا يوافقون في معظم الأحيان على الحجة القائلة بأن الاستقرار يمكن أن يتحقق من خلال ''ميزان الرعب النووي. وبدلا من ذلك، هم يصرون على أن استمرار وجود الأسلحة النووية ينذر بعواقب إنسانية وخيمة. كما يرون أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاءها – الذين ينادون في معظم الأحيان باتباع نهج تدريجي أو متدرج إزاء نزع السلاح – ينبغي لها أن تشرح نهجها بصورة ملموسة: أي كيفية تحديد الخطوات المتبعة وما يقابل ذلك من تدابير لازمة لتنفيذها.

١ – الأبعاد الإنسانية

١٦ – يلاحَظ انقسام أيضا في المناقشات بشأن الأبعاد الإنسانية للأسلحة النووية. فيقر دعاة نزع السلاح وبعض دعاة الردع، إلى حد ما، بالآثار الإنسانية المترتبة على الاستمرار في حيازة الأسلحة النووية. بيد أن دعاة نزع السلاح ينتقدون دعاة الردع لأنهم يولون أهمية أقل للأبعاد الإنسانية أو لا يعترفون بها بالقدر الكافي، ولأنهم يرفضون قبول قاعدة تنزع الشرعية عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبالنسبة لدعاة نزع السلاح، تكتسب المعايير الإنسانية أهمية أكبر استنادا إلى خشية أن يؤدي قرار طائش أو ناتج عن سوء تقدير أو قائد مضلَّل إلى أزمة أو إلى حالة تصعيد، أو إلى نشوب حرب، مع ما يترتب على ذلك من أثر مدمر على البشرية. ومن هذا المنطلق، فإن بقاء البشرية يقتضي عدم استخدام الأسلحة النووية أبدا تحت أي ظرف من الظروف، ويقتضي إلغاءها.

٢ – معاهدة حظر الأسلحة النووية

١٧ – استنادا إلى هذه المفاهيم، بادرت الدول وجماعات المجتمع المدني التي تؤيد نزع السلاح النووي إلى إنشاء معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي أبرمت في تموز/يوليه ٢٠١٧. وتنص المعاهدة على فرض حظر تام على الأسلحة النووية وما يتصل بها من الأنشطة التي تضطلع بها الدول الموقِّعة. ويقول مؤيدو معاهدة حظر الأسلحة النووية بأن المعاهدة تسلط الضوء على الشواغل الدولية إزاء العواقب الإنسانية والبيئية الوخيمة التي يحتمل أن تترتب على الحروب النووية، وأنها تشكل في حد ذاتها عنصرا أساسيا في برنامج القضاء على الأسلحة النووية، وأنها ستزيد الوعي بالأبعاد الإنسانية للأسلحة النووية، وتؤدي بذلك إلى تعزيز قاعدة الحظر. وبالنسبة لمؤيدي المعاهدة، تشكل المبادرة إلى إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية تعبيراً عن رفض عرقلة جهودهم في المجالات التي تعمل فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية حاليا على إحباط التقدم المحرز صوب نزع السلاح. وتدل المعاهدة أيضا على التكاليف السياسية لعدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بمعاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بنزع السلاح، وتدحض الفكرة القائلة بأن الأسلحة النووية تشكل نوعا مقبولا من الأسلحة.

١٨ – وينتقد المعارضون إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية. فهم يصرون على أنها لن تكون فعالة في القضاء على الأسلحة النووية لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية رفضت المشاركة في المعاهدة أو التوقيع عليها. ويقول المعارضون أيضا بأن المناصرين الحكوميين وغير الحكوميين الرائدين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية لا يتصدون للقضايا الأمنية التي تدفع الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاءها إلى الاعتماد على

الردع النووي. وعلاوة على ذلك، فإنهم ينتقدون المعاهدة لإغفالها سبل التحقق من نزع السلاح النووي وإنفاذه، وهو ما يشكل أخطر وأعقد القضايا التي يجب حلها إذا ما أريد فعلا نزع السلاح النووي.

١٩ - ويحذر معارضو معاهدة حظر الأسلحة النووية من احتمال إغفالها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية استعراضها، مما قد يؤدي إلى نزع الشرعية عن الأساس الذي يقوم عليه النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ويرى المؤيدون، من ناحية أخرى، أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ليست سببا وإنما هي من أعراض الفجوة القائمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وهي الفجوة التي اتخذت بالفعل ''طابعا مؤسسيا'' في معاهدة عدم الانتشار واتسعت منذ أكثر من عقد من الزمن بسبب القصور في تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي/الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالتالي، تُبرز عملية التفاوض بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية وإبرامها مدى اتساع الفجوة حاليا بين هذين الفريقين، كما أدى ذلك في نفس الوقت إلى زيادة اتساع الفجوة.

ثالثا - برنامج العمل

٢٠ - لقد قام أعضاء الفريق خلال محادثاتهم بدراسة ومناقشة خطة للعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية تتألف من الخطوات التالية: أولا، عكس الاتجاهات السلبية الحالية عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة (حتى الصغيرة منها)؛ وثانيا، وبالتزامن مع الجهود المبذولة لعكس الاتجاهات السلبية و/أو على إثر ذلك، صياغة تدابير نزع السلاح النووي والشروع في تنفيذها، وذلك مثلا بهدف الوصول إلى ما يسمى نقطة التقليل إلى الحد الأدنى؛ وثالثا، وضع رؤية مشتركة للأمن العالمي في غياب الأسلحة النووية. وستناقش الخطوتان الثانية والثالثة أساسا، بما في ذلك الأسئلة الصعبة (انظر الفقرة ٤٠)، في الجولة المقبلة من اجتماعات الفريق التي عقدت في السنة المالية اليابانية ٢٠١٨ (ابتداء من نيسان/أبريل ٢٠١٨ وحتى آذار/مارس ٢٠١٩).

ألف - الأجل القصير: عكس الاتجاهات السلبية

٢١ - على الرغم من أن الحالة الراهنة المتعلقة بنزع السلاح النووي لا يمكن حلها أو علاجها في الأجل القصير، لا بد من وقف زيادة تدهور البيئة النووية وتعزيز الإرادة السياسية من أجل إيجاد أرضية مشتركة.

١ - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٢ - يمثل التصدي لتطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسلحة نووية وقذائف خطرة الأولوية القصوى في سياق الجهود المبذولة في الأجل القصير لعكس الاتجاهات السلبية في الأمن الإقليمي/الدولي، فضلا عن نزع السلاح النووي. ويتمثل الهدف الذي لا حياد عنه، والذي قد لا يتحقق في الأجل القصير، في التوصل إلى تفكيك برنامج الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل تام ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ولا يمكن ولا ينبغي أن تُمنح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع، مركز دولة حائزة للأسلحة النووية.

٢٣ - وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة، ألا وهي إعلان قمة بين الكوريتين وقمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنه لا يزال من الصعب إيجاد طريقة لوقف برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلا الدبلوماسية ولا الضغط السياسي والاقتصادي،

الذي مورس على مدى عقود، حملا بيونغ يانغ على التخلي عن برنامجها النووي. ولا تشكل إزالة الترسانة النووية بالوسائل العسكرية أو تغيير النظام بالقوة خيارات قابلة للتنفيذ نظرا لاحتمال تكبد جمهورية كوريا واليابان أضرارا مدمرة من جراء انتقام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك احتمال استخدام الأسلحة النووية. وعلى الدول المعنية التي تواجه تهديدات نووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتصرف على وجه السرعة للعمل على منع زيادة تدهور الحالة ووضع سياسة تقوم على المشاركة وفرض الجزاءات وممارسة الضغط والردع والاحتواء، وذلك في ظل اتباع الخطوات الأولى صوب التوصل إلى حل.

٢ - الولايات المتحدة وروسيا

٢٤ - يتحمل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بوصفهما قوتين نوويتين عظميين، مسؤولية خاصة عن النهوض بنزع السلاح النووي. ورغم - بل بسبب - تدهور العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا، ينبغي لهما أن يبذلا جهودا استثنائية من أجل الحفاظ على هيكل ثنائي لتحديد الأسلحة النووية. ومن الخطوات الهامة في هذا الصدد أن يتفق كلا الطرفين على تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لفترة خمس سنوات وحل المسائل المتعلقة بالامتثال لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وتؤدي إقامة حوارات ثنائية منتظمة بشأن تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح والاستقرار الاستراتيجي دورا أساسيا في تيسير هذه الجهود، كما يمكن أن ترسي الأساس للمفاوضات المقبلة بشأن مواصلة تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية.

٣ - جلسات الحوار

٢٥ - أكد الفريق أهمية الحوار بين دعاة نزع السلاح ودعاة الردع للتخفيف من حدة التوترات الحالية، وتضييق الفجوات في مجال التصورات، وإيجاد أرضية مشتركة، وتشجيع التعاون في مجال نزع السلاح النووي. ولا يحتاج الزعماء السياسيون وطائفة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني فقط إلى الاعتراف بالاختلافات التي تفرق بين الفريقين، بل يلزمهم أيضا التماس تحقيق الأهداف والقيم المشتركة من خلال التعاون والتآزر.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، ومن أجل تنشيط الحوار المجدي بشأن نزع السلاح النووي، سواء بشكل عاجل أو بشكل دائم، يتعين على المجتمع الدولي تجديد التزامه بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويمكن أن تدرج المسائل التالية في بيانات تجديد الالتزام، التي لم تعرب عنها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بوضوح: الحرب النووية لا يجب خوضها أبدا، ولا يمكن الانتصار فيها؛ والأسلحة النووية هي أسلحة للردع فقط وليس لخوض الحروب؛ ولا يمكن النظر في استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى؛ ويُحترم القانون الدولي الإنساني في جميع الأحوال.

٤ - تدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة

٢٧ - للمساعدة على تيسير وتشجيع نزع السلاح النووي، يمكن التماس تدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة إلى جانب جلسات الحوار.

٢٨ - ويمكن أن توفر تدابير تحقيق الشفافية الأساس لتعزيز نزع السلاح النووي. ويمكن لتعزيز أنواع ونطاق المعلومات المتاحة بشأن الأسلحة النووية التي تمتلكها كل دولة على حدة أن ييسر زيادة فعالية التدابير الرامية إلى سد الفجوة القائمة. ومن غير الواقعي توقع شفافية كاملة، فيما يخص على سبيل المثال أعداد الأسلحة النووية وحالة نشرها، بالنظر إلى القلق من احتمال أن تحد هذه المعلومات من مفعول الردع النووي. بيد أن الشفافية في الاستراتيجية والفقه - أي كيف تنظر الدول إلى الأسلحة النووية والسبب وراء اعتقادها بضرورة امتلاكها - أمر أساسي. وينبغي أيضا في هذا السياق زيادة الشفافية فيما يخص أعداد الترسانات النووية وقدراتها وخطط نشرها وتحديثها، قدر الإمكان.

٢٩ - ويمكن أيضا لتدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة أن تساعد الدول على مواجهة مخاطر التصعيد النووي المتعمد أو العرضي أو غير المقصود أو غير المتعمد. وقد يكون من المفيد للدول الحائزة للسلاح النووي أن تتفاوض بشأن هذه التدابير لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف للحد من الخطر النووي، على سبيل المثال. وينبغي أيضا النظر في اتخاذ تدابير تحقيق الشفافية وبناء الثقة في سياق إنشاء معاهدة حظر الأسلحة النووية، وذلك بهدف الحد من احتمال استخدام الأسلحة النووية واحتمال أن تترتب على ذلك الاستخدام عواقب إنسانية كارثية.

٥ - معاهدة عدم الانتشار

٣٠ - يلزم بذل جهود للتخفيف من الأضرار التي يمكن أن تلحق بمعاهدة عدم الانتشار قبل موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وهناك مسألتان هامتان في هذا الصدد: كيفية الاستفادة من الدورة الاستعراضية لتعزيز معاهدة عدم الانتشار؛ والمسائل التي ينبغي أن تحظى بالأولوية في الفترة المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي. ومن شأن هذه الأولويات أن تشمل ما يلي: المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي؛ واحتمالات عقد مؤتمر بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها؛ والحالة في شبه الجزيرة الكورية؛ والحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة والامتثال لها، وهي الخطة التي حلت الأزمة المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ولا بد من التحلي بروح من التوفيق والتفاهم إذا ما أرادت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضمان أن يكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ مثمرا.

٣١ - وسيكون من المستحيل تجنب المسائل ذات الصلة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في الاجتماعين الثاني والثالث للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار والمؤتمر الاستعراضي. ومن الناحية الافتراضية، يمكن أن يتزايد عدم رضا بعض الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن وتيرة التقدم المحرز في نزع السلاح النووي وأن تقرر هذه الأطراف الانسحاب من المعاهدة، وإن كان ذلك من غير المرجح. بيد أنه بمجرد دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، يرجح احتمال أن تحول بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار اهتمامها من معاهدة عدم الانتشار إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، مما يزيد من إضعاف عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

باء – منتصف المدة: السعي إلى تحقيق رؤية مشتركة

١ – نقطة التقليل إلى الحد الأدنى

٣٢ – تتمثل إحدى المهام الهامة التي يضطلع بها الفريق في إعادة تقييم مفهوم ”نقطة التقليل إلى الحد الأدنى“ في عملية نزع السلاح النووي، وهو ما تدعو إليه حكومة اليابان منذ عدة سنوات. ووصفت اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي نقطة التقليل إلى الحد الأدنى باعتبارها نقطة تمثل انخفاضا شديدا في أعداد الرؤوس الحربية النووية (أقل من ١٠ في المائة من الترسانات النووية التي كانت موجودة في عام ٢٠٠٥)؛ وإقرار مبدأ ”عدم المبادرة إلى استخدام“ الأسلحة النووية؛ وتفعيل نشر القوات وحالات الإنذار بما يعكس ذلك المبدأ.

٣٣ – ولتوضيح المفهوم وجعله ذا فائدة أكبر عند تعزيز نزع الأسلحة النووية، ناقش الفريق عدة مسائل تتعلق بعدد ودور الأسلحة النووية اللذين يمكن أن يُعتبرا بمثابة الحد الأدنى، بما في ذلك ما يلي:

(أ) ما إذا كان يهم عدد الأسلحة النووية (تقليل الكمية إلى الحد الأدنى)، أو ما إذا كان الأهم هو الحد من الأدوار والأهداف التي تحققها الأسلحة النووية (تقليل النوعية إلى الحد الأدنى)؛

(ب) عدد الأسلحة النووية الذي يعتبر ضروريا أو مقبولا للحفاظ على حد أدنى معقول من الردع؛ وما إذا كان من الممكن تكييف هذه الأرقام لتلائم واقع فرادى الدول الحائزة للسلاح النووي؛

(ج) مدى وأهمية التقليل من الأسلحة النووية إلى الحد الأدنى، وإلى أي مدى يمكن اختزال الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في مسائل الأمن الدولي؛

(د) ما الذي يشكل ”الدور الأدنى“ للأسلحة النووية بشكل ملموس: على سبيل المثال، ما إذا كان ينطوي ذلك على استبعاد خيارات القوة النووية المضادة أو التخلي تماما عن تعقب الأهداف العسكرية التقليدية؛

(هـ) كيف يمكن تحديد العلاقة بين نقطة التقليل الكمي و/أو النوعي إلى أدنى حد والردع:

’١‘ ما إذا كانت الدول الحائزة للسلاح النووي تحتاج أيضا إلى أسلحة أدق وأكثر موثوقية في حال شروعها في التحول إلى ”نقطة التقليل إلى الحد الأدنى“. وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان ذلك يعني قبول بعض برامج التحديث التي عادة ما لا تلقى الترحيب من جانب دعاة نزع السلاح؛

’٢‘ كيف يمكن للدول التي اختارت الإبقاء على الردع النووي الموسع أن تحافظ على الثقة في أمنها خلال الاضطلاع بهذه العملية؛

’٣‘ ما يعنيه ذلك بالنسبة للمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف؛ وعلى وجه التحديد، ما إذا كان ثمة حاجة إلى مزيد من الدفاعات المضادة للقذائف من أجل الحد من الأضرار المحتملة، أو إلى تخفيض الدفاعات المضادة للقذائف لكفالة تناقص حاجة الخصوم إلى الأسلحة النووية لأغراض الردع المعقول؛

(و) ما إذا كان يمكن تحقيق أدنى قوة رادعة بما ينسجم مع غرض التقليل إلى الحد الأدنى من خطر وقوع كارثة إنسانية. وإذا ما حاول المرء تحديد نقطة التقليل إلى الحد الأدنى في سياق تجنب كارثة إنسانية على الصعيد العالمي، يمكن أن يسفر ذلك عن منطق جديد لم يُنظر فيه من قبل؛

(ز) كيف يمكن إنفاذ نزع السلاح النووي إذا ما حاولت دولة ما تجاوز نقطة التقليل إلى الحد الأدنى أو التحلل منها.

٣٤ - ويمكن أن ينظر إلى نقطة التقليل إلى الحد الأدنى على أنها مصطلح أو مفهوم محفوف بالمخاطر. أما بالنسبة لمن يرون أن عملية نزع السلاح النووي منذ دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ بطيئة للغاية، فإن مفهوم ''التقليل إلى الحد الأدنى'' قد يدل على الحد الأدنى ''المقبول'' للترسانة. ومن ناحية أخرى، قد تحاول الدول الحائزة للأسلحة النووية استخدام هذا المفهوم كوسيلة لتجنب تخفيضات كبيرة فيما يخص عدد ودور الأسلحة النووية، بحجة أن المستوى الحالي هو الحد الأدنى بالنسبة لها. فينبغي للفريق أن ينظر في أوجه القصور المحتملة في هذا المفهوم.

٢ - نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف

٣٥ - سعيا إلى الوصول إلى نقطة التقليل إلى الحد الأدنى، ينبغي تنشيط نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف باعتباره من أهم الجهود المبذولة في منتصف المدة.

٣٦ - وتعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل بعد حيز النفاذ، من أهم ركائز التقدم الملموس المحرز نحو نزع السلاح النووي. وبالنظر إلى أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، فقد نظر الفريق في التدابير التي من شأنها المضي قدما في تحقيق أهداف المعاهدة، وتعزيز قاعدة منع إجراء التجارب النووية. ووفقا للمادة ١٨ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، فإن الأطراف الموقعة على معاهدة ما ملزمة قانونا بتنفيذها. ولا تُستثنى من هذه القاعدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: أي أن جميع الدول الموقعة والمصدقة عليها ملزمة قانونا بعدم إجراء أي تفجيرات نووية تجريبية. ومع ذلك، لا تزال الجهود الرامية إلى النهوض ببدء نفاذ المعاهدة تكتسي أهمية، لا سيما فيما يختص بنزع الشرعية عن التجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الدول أن تكفل التمويل الكافي لصيانة وتحسين نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٣٧ - ومن شأن الشروع في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن أن يكون خطوة هامة إلى الأمام من أجل نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وبالنظر إلى التحديات التي تواجه محاولة التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح والحاجة الملحة إلى إيجاد سبل لإحراز التقدم، يمكن أن تجد البلدان المتقاربة في التفكير سبيلا آخر لبدء المفاوضات. ومن شأن التدابير الأخرى الرامية إلى تحسين المساءلة عن مخزونات المواد الانشطارية - ولا سيما المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية، والتي تشكل نحو ٨٥ في المائة من المخزونات العالمية - أن تكون خطوة مفيدة في هذا الاتجاه.

٣٨ - وبالإضافة إلى التدابير البارزة، وإن كانت تقليدية، فإن الأفكار التالية، على سبيل المثل، جديرة أيضا بمواصلة النظر فيها باعتبارها جهودا متعددة الأطراف في منتصف المدة صوب نقطة التقليل إلى الحد الأدنى:

(أ) الالتزام بضبط النفس، وربما تجميد برامج تطوير الأسلحة النووية وتحديثها؛

(ب) تعزيز تخفيضات الأسلحة النووية المتعددة الأطراف كجزء من مبادرة عالمية للحد من مستويات القوات والقوة التدميرية للأسلحة النووية باعتبار ذلك من سبل إشراك البلدان التي لم تُجر تخفيضات، على أن يقترن ذلك بخطوات للحفاظ على الاستقرار؛

(ج) تحديد خطوات إضافية لجعل التخفيضات أمرا لا رجعة فيه، مثل تفكيك الرؤوس الحربية النووية والتخلص من البلوتونيوم واليورانيوم القابلين للاستخدام في صُنع الأسلحة، وذلك بصورة انفرادية ولكن متبادلة؛

(د) تقييد و/أو حظر أنواع أو فئات معينة من وسائل الإيصال.

٣ - دور الأسلحة النووية

٣٩ - دأب منذ عدة عقود وعلى نطاق واسع اقتراح تدابير للحد من دور الأسلحة النووية، بما في ذلك ضمانات الأمن السلبية، وإعلان عدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية أو إعلان استخدامها لغرض وحيد وهو الردع، وإنهاء حالة تأهب القوات النووية. وفي المرحلة الأولى، لم يدرس الفريق هذه التدابير الملموسة دارسة مستفيضة، بل ركز اهتمامه على ما إذا كان من الممكن اتخاذ تلك التدابير.

٤٠ - وأثار الفريق، على سبيل المثال، أسئلة صعبة ينبغي لدعاة نزع السلاح ودعاة الردع مناقشتها بغية الخروج من المأزق الحالي والتوصل إلى رؤية مشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية، منها ما يلي:

(أ) ما الذي يمكن القيام به لزيادة الثقة في إمكانية الإبقاء على الردع بشكل معقول دون الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية؟ قد لا يكون من المفيد القول بأن الغرض من الأسلحة هو الردع وليس استخدامها، إذ من الصعب تصور كيف تسهم هذه الأسلحة في الردع إذا لم يتم استخدامها. وعلى نفس المنوال، إذا أعلنت دولة ما أنها مستعدة لاستخدام الأسلحة النووية وأن مصالحها مهددة إلى درجة تجعلها مصممة على القيام بذلك، من الصعب تصور ما يثنيها عن ذلك؛

(ب) هل من المعقول إعلان أن الأسلحة النووية لا تعدو كونها أسلحة ردع وأنه لا يجوز أبدا اعتبارها أسلحة تستخدم في ''خوض الحروب''، أو إعلان أن الردع والحرب لا يمكن فصلهما في الواقع؟

(ج) إذا قال دعاة نزع السلاح إنه لا ينبغي أو لا يمكن أبدا السماح باستخدام الأسلحة النووية، فما الذي يستتبعه ذلك بالنسبة لحق الوطن في الدفاع عن النفس؟

(د) إذا فشل الردع واستخدم الخصم أسلحة نووية في الوقت الذي لا تزال فيه الدولة في خضم أعمال عدائية تهدد مصالحها الحيوية، فماذا تفعل الدولة المهدَّدة؟ ولا يوجد ما يدل على الكيفية التي يمكن أن تتصرف بها الدول الحائزة للسلاح النووي في هذه الحالة لإدارة النزاع على إثر استخدام أسلحة نووية؛

(هـ) إذا خلصت دولة ما تعرضت للعدوان إلى أنها ستخسر حربا تهدد وجودها اللهم إلا إذا استخدمت (هي أو حلفاؤها) أسلحة نووية، هل يقول دعاة نزع السلاح إن الدولة مطالبة بالانتحار؟ وهل هناك تهديدات غير نووية اليوم أو في الأفق لا يمكن ردعها أو التغلب عليها بوسائل أخرى غير الأسلحة النووية؟

(و) ما الذي يمكن القيام به للتصدي لهذه التهديدات، من خلال الجهود الدبلوماسية وغيرها من الوسائل؟

(ز) إلى أي مدى يمكن أن تكون القدرات العسكرية غير النووية بدائل للردع النووي؟

(ح) ما هي القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية التي يجب السيطرة عليها أو موازنتها أو القضاء عليها لكي يتسنى لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل معقول الحد من دور الأسلحة النووية؟ وما هي الأساليب التي يمكن تطويرها لتحديد ما إذا كان يمكن تحقيق الأرصدة الشاملة لعدة مجالات وكيفية القيام بذلك؟

٤١ - وفي الوقت نفسه، شدد الفريق على أهمية المساءلة والمسؤولية التي ينبغي أن تأخذهما الدول الحائزة للأسلحة النووية على عاتقها. ففي حال استخدام الأسلحة النووية، ينبغي أن تتحمل هذه الدول المسؤولية من الناحية القانونية وعلى الصعيد الدولي عن أي ضرر يلحق بأطراف ثالثة.

٤٢ - وفيما يتعلق بمسائل المكانة والهيبة المرتبطة بالأسلحة النووية، فإن التلازم الموجود حاليا بحكم الواقع بين مكانة الدول الحائزة للأسلحة النووية والعضوية الدائمة في مجلس الأمن لا يزال يطرح إشكالية. ويمكن لإصلاح نظام عضوية مجلس الأمن أن يغير أي تصور خاطئ مفاده أن الأسلحة النووية هي من أدوات تحقيق الهيبة، وهو ما قد يساعد على الحد من الميل إلى نشر الأسلحة النووية استنادا إلى الرغبة في تبوؤ المكانة المطلوبة.

٤ - البحث عن أرضية مشتركة

٤٣ - لا بد من البحث عن حل وسط و/أو التوصل إلى أرضية مشتركة بين دعاة نزع السلاح ودعاة الردع للنهوض بنزع السلاح النووي. وتتطلب هذه المهمة بذل جهود جادة ومتسقة من أجل إقامة توازن بين السعي إلى السلام عن طريق ردع الحرب والسعي إلى السلام من خلال النظم القانونية الدولية. ولا يمكن معالجة النزاع الذي طال أمده حول سبل المضي قدما إلا بالخطاب المعقول من خلال التعامل المباشر وجها لوجه، بدلا من سياسة توجيه أصابع الاتهام التي لا طائل من ورائها.

٤٤ - ومن الوسائل المثمرة التي يمكن اتباعها تقليص الفجوة بين دعاة نزع السلاح ودعاة الردع من أجل اتخاذ موقف مشترك مفاده أن الاعتماد على الأسلحة النووية ليس خيارا مثاليا، حتى وإن كان أحد الجانبين يعتقد أن الردع النووي يجلب فوائد أكثر من المخاطر. ولكي تكون هذه الوسيلة مثمرة، يجب على كلا الجانبين أن يسعى إلى استعادة الثقة في عملية تقوم على توافق الآراء، والعمل في الوقت نفسه على إيجاد سبل لكفالة تحمل الأطراف المسؤولية عن حماية مبدأ توافق الآراء كي لا يساء استخدامه.

٤٥ - ثانيا، ينبغي أن يقر دعاة نزع السلاح ودعاة الردع بأن الشواغل الأمنية التي أعربت عنها دول باتت الآن تعتمد على الردع النووي يجب حلها، أو على الأقل معالجتها، إذا ما أريد بالفعل اتباع سبيل نزع السلاح النووي. وعلى نفس المنوال، فإن الدول التي تعتمد على الردع النووي المباشر أو الموسع ينبغي أن تتناول ما يمكن وما ينبغي القيام به للحد من مخاطر التصعيد التي قد تسبب كارثة إنسانية. وينبغي لمناصري الحظر النووي أن يتناولوا كيفية ردع العدوان المحتمل ودحره دون اللجوء إلى الأسلحة النووية.

٤٦ - ثالثا، يطالب دعاة نزع السلاح الدول الحائزة للسلاح النووي وحلفاءها بشرح مسؤوليتها القانونية عن استخدام الأسلحة النووية إذا ما احتجت بأنها تواجه تهديدات تكون فيها بحاجة إلى

الاعتماد على الردع النووي. فمن وجهة نظر دعاة نزع السلاح، لم يتناول دعاة الردع بالضرورة هذه المسائل صراحةً. ويدعو دعاة نزع السلاح دعاةَ الردع إلى بيان ما يقومون به للبرهنة على أن استخدامهم للأسلحة النووية لن يشكل في الواقع كارثة إنسانية: فمتى استُخدمت الأسلحة النووية في نزاع قائم بين خصمين من الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أي أساس ينبغي للمرء أن يبني ثقته في أن النزاع لن يصعَّد إلى حد الكارثة الإنسانية؟

٤٧ - رابعا، يمكنهم مناقشة كيف يمكن للردع و/أو قواعد منع استخدام الأسلحة النووية أن تؤدي دورا في تعزيز نزع السلاح النووي. فالعدو المشترك قد لا يتمثل بالضرورة في الأسلحة النووية، في حد ذاتها، بل في استخدامها. ولا تعني إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية جعل عالم اليوم بدون أسلحة نووية. بل إنه عالم مختلف جوهريا لا تشعر فيه الدول والجهات الفاعلة الأخرى بالحاجة إلى امتلاك الأسلحة النووية، ومن ثم تقوم بتفكيك الوسائل اللازمة للقيام بذلك. وفي الوقت نفسه، تتمثل مهمة هامة في إدارة العالم الحالي بغية الحد من خطر استخدام تلك الأسلحة، بما لذلك من آثار مدمرة. وسعيا إلى تعميق فهم المخاطر الإنسانية الناجمة عن الأسلحة النووية، قد يكون إجراء زيارات إلى هيروشيما وناغازاكي نقطة بداية هامة في سبيل الاعتراف بها.

٤٨ - خامسا، فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، يتعين على البلدان التي تعارضها توضيح أسباب عدم استطاعتها الانضمام إليها وتقديم مقترحات ملموسة بشأن كيفية إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، يمكن لمؤيدي المعاهدة ومعارضيها أن ينظرا معاً في جملة أمور منها ما ينبغي القيام به بعد دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ: فما هو نوع الخطوات التي ينبغي تحديدها وتشجيعها في إطار نظام معاهدة عدم الانتشار، وكذلك في إطار نظام معاهدة حظر الأسلحة النووية؛ وكيف يمكن لهذه البلدان تصميم نظام لنزع السلاح النووي يمكن التحقق منه ويكون قابلا للإنفاذ. وهذه المسائل يمكن مناقشتها في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و/أو معاهدة حظر الأسلحة النووية، أو غيرها من المحافل.

٤٩ - وأخيرا، لا بد من التواصل مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتفضي زيادة الجهود المبذولة لتثقيف وإعلام المواطنين، لا سيما جيل الشباب، بشأن الأبعاد المختلفة للأسلحة النووية إلى بناء أساس متين لإجراء مناقشات قيمة.

٥ - المسائل الإقليمية

٥٠ - فيما يتعلق بالمسائل النووية الإقليمية، فإن الدافع الرئيسي وراء اقتناء الأسلحة النووية (في مقابل مجرد إغراء امتلاك الأسلحة النووية) يظل مزيجا من تصور وجود تهديد وجودي وغياب ضمانات أمنية موثوق بها. وسواء كانت هذه التهديدات حقيقية أو متصورة، فإن التصدي لها هو مفتاح نزع السلاح. ولذلك، ينبغي أن تُبذل جهود حاسمة لحل المشاكل السياسية العالقة ولجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وينبغي لعمليات المسار ١ والمسار ١-٥ أن تشجع المحادثات الإقليمية وتعزز تدابير بناء الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنظر الدول في المناطق الإقليمية الرئيسية في ما يلي: إنشاء آليات للحوار الأقاليمي من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية؛ ودعوة الدول التي تخلت عن الخيار النووي إلى التحدث عن تجاربها؛ وإجراء محادثات أقاليمية لتبادل الخبرات بشأن التعامل مع التحديات الأمنية والنووية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك سبل التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية للبيئة الأمنية الإقليمية على نظام معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، فإن الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار أمر ضروري للتصدي للتحديات الأمنية الإقليمية.

جيم – الأجل الطويل: تصور الأمن العالمي بدون أسلحة نووية

٥١ – قد يكون التوصل إلى نقطة التقليل إلى الحد الأدنى خطوة مفيدة نحو نزع السلاح، ولكنه ليس الهدف النهائي، وستظل هناك مسائل صعبة للغاية يجب حلها من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يرى الفريق فائدة في استكشاف نموذج لما يستتبعه نظام كافٍ لنزع السلاح النووي. ما الذي ينبغي تفكيكه؟ وما هي المرافق والقدرات التي يتعين إلغاؤها أو إخضاعها لمراقبة دولية؟ وكيف ستُنجز عملية التحقق؟ وكيف سيتم إنفاذ عملية نزع السلاح؟

١ – النظام الدولي

٥٢ – أولا، من الضروري التفكير في نظام الأمن الدولي الذي يتيح الإزالة التامة للأسلحة النووية وكيفية صيانة هذا النظام وتعزيزه بعد تحقيق إزالة الأسلحة النووية. وينبغي لمناصري نزع السلاح النووي التفكير مليا في ما سيكون عليه العالم بعد إزالة الأسلحة النووية، وكيف سيعمل الردع عمله في غياب الأسلحة النووية.

٢ – التحقق

٥٣ – ثانيا، كلما تم المضي في تخفيض الأسلحة النووية، ازدادت أهمية رصد عملية نزع السلاح النووي والتحقق منها من أجل الإبقاء على ثقة المجتمع الدولي، والكشف عن حالات عدم الامتثال، وتنفيذ الالتزامات. وسيتطلب ذلك آليات موثوقة للتحقق من نزع السلاح النووي. وثمة حاجة إلى تكثيف البحوث المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي من أجل وضع نُهُج قوية.

٥٤ – بيد أنه في الوقت نفسه، لا يمكن أن يعتمد التحقق من نزع السلاح النووي على التكنولوجيا فقط. وسيلزم وضع آليات تكميلية أخرى، مثل تبادل الموظفين، للتخفيف من حدة المخاوف بشأن التطفل والتجسس المرتبطتين باحتمال إساءة استخدام تكنولوجيا الرصد والتحقق.

٣ – الإنفاذ

٥٥ – يعد الإنفاذ بعد الكشف عن عدم الامتثال من أصعب المسائل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتظل كيفية وضع آلية للإنفاذ في عالم يتكون من دول ذات سيادة تقوم بردع انتهاكات أي اتفاق لنزع السلاح وبوقفها عنوة إن اقتضى الأمر، تشكل مسألة بالغة الأهمية لم تحظ حتى الآن بجواب. وبدون إنشاء آلية إنفاذ فعالة، سيكون من الصعب، وربما من المستحيل، تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

٥٦ – وفي النظام الدولي الحالي، لا توجد أي آلية أخرى إلى جانب مجلس الأمن يمكنها التعامل مع انتهاك معاهدات نزع السلاح النووي. ومع ذلك، فمن غير الواقعي أن نتوقع استغلال هذه الآلية لإنفاذ الالتزامات بالقضاء على الأسلحة النووية حيث هناك تلازم بين مجموعة الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن ومجموعة الدول الخمسة الحائزة للأسلحة النووية. ولن يكون من الواقعي إنشاء هيئة إنفاذ أخرى غير مجلس الأمن إذا لم تكن مجموعة الأعضاء الخمس الدائمين مقتنعة بدعم هذا الأمر. كما أنه ليس من المعقول أن يتوقع، على الأقل في المستقبل المنظور، أن يحصل المجتمع الدولي على تكنولوجيات جديدة يمكنها فعلا شل القدرة على استخدام الأسلحة النووية. ومن المستبعد كذلك تحقيق الأمن التعاوني بما يغني أي بلد عن القلق من أن يُخِلّ بلد آخر بالتزاماته بنزع السلاح النووي.